

منع في مصر

الثقافة والرقابة من جديد

. سماح إدريس .

ماذا حدث في مصر مؤخراً؟ ماذا يحدث في مصر الآن؟

كثيرون ردوا على المنطق الإسلامي الذي طالب بمنع روايات ثلاث «ماجنتة». وهناك أيضاً كثيرون ردوا على منطق السلطة أو الحكومة المهادين للمنطق الأول أو المستسلم له. لكن عاملاً رئيساً من عوامل استمرار أزمة المثقفين المصريين - بل العرب عامة - مع الرقابة والسلطة والمتأسلمين والأخلاقويين بشكل أشمل إنما يعود إلى المثقفين أنفسهم، ولاسيما من خلال: مساومتهم على مسألة الحرية، وتراجعهم أمام «ثوابت» المجتمع، وتعاوسهم عن نصرة زملائهم المضطهدين، وتشبث صفوفهم طمعاً في حظوة «الأمير». وفيما يلي مناقشة ردود فعل بعض المثقفين المصريين على قرار المنع، ومعظمها جاء في عدد واحد من أخبار الأدب (٢١ يناير ٢٠٠٠).

◆ ◆

بدأت الأزمة حين تقدم نائب من الإخوان المسلمين باستجواب إلى الحكومة المصرية بصدد ثلاث روايات صادرة عن سلاسل النشر التابعة لوزارة الثقافة. وقال النائب الإخواني إن هذه الروايات (وهي أحلام محرمة لمحمود حامد، وأبناء الخطا

الرومانسي لياسر شعبان، وقبل وبعد لتوفيق عبد الرحمن) تتضمن «عبارات تحُدش الحياء والآداب العامة». وعلى الفور طرد وزير الثقافة (الفنان فاروق حسني) المسؤول المباشر عن السلاسل المذكورة (علي أبو شادي). وعلى الفور أيضاً قدم ثلاثة روائيين استقالتهم من «لجنة القصة بالمجلس الأعلى للثقافة» احتجاجاً (وهم إبراهيم عبد المجيد، وسعيد الكفراوي، وسلوى بكر). ثم تبعهم في الاستقالة من رئاسة تحرير سلاسل «هيئة قصور الثقافة» كل من جمال الغيطاني، وكمال رمزي، وإبراهيم أصلان. فكيف رد بعض المثقفين على ما حدث؟

◆ ◆

تأمل أولاً أولئك الكتاب الذين يتشبثون بفكرة لا يكفون عن ترادها كلما طال سيفُ الرقابة عملاً يتعرض للمحرمات الدينية والجنسية. إنك لتراهم يقفزون وهم يصرخون قائلين: «إن الإسلاميين يجترئون العبارات من سياقها في الرواية؛ أو يؤكّدون بإطلاقية لا تبارى: «لو قرأ الإسلاميون الرواية بكاملها لعلموا أنها رواية أخلاقية؛ أو يعودون إلى أسس البلاغة العربية فيشيرون إلى أن العبارات التي تحُدش الحياء» إنما هي ضرورة فنية

اقتضاها المبدأ البلاغي القديم المعروف: «لكلّ مقام مقال»؛ لينتهوا من ذلك كلّ إلى ضرورة تكليف لجنة مختصة من النقّاد بالحكم على صلاحية مرور رواية أو حجبها عن أنظار «الناشئة من أبنائنا وبناتنا». وقد عبّر عن ذلك كلّ أبلغ تعبير الأستاذ عادل أبو زهرة حين كتب في أخبار الأدب (عدد ٢١ يناير ٢٠٠١) ما يلي:

«الم يكن من الأصوب أن يحيل السيد الوزير الأمر برؤيته على مجموعة من نقّاد الأدب المتخصصين المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة كي يقرأوا هذه الأعمال ويقولوا لنا: هل هناك ضرورة فنية اقتضت الحديث عن الجنس على الصورة التي جاء عليها في هذه الروايات، أم أن الجنس تمّ إقحامه داخل نسيج العمل الأدبي بقصد الإثارة ودون أن يكون هناك ضرورة فنية اقتضت ذلك؟»

إن منطق السيد أبو زهرة وأضرابه لا يُمكن، في نظري، أن تحُد الفن ولا الأدب. فحين اعترضت الصحفية منصور عرّ الدين على نائب الإخوان المسلمين جمال حشمت متهماً إياه بأن جماعته اجتزأت العبارات الجنسية من سياقها بما لا يليق في التعامل مع الروايات» أجاب في منتهى البساطة: «ضعيها في سياقها وأعطيهما

◆ - تُشرع مع الزميلة الرأي الآخر الصادرة في بيروت.

ينبغي إلغاء كل أشكال

العقوبات بحق الكاتب أياً كانت

«خطورة» ما يكتبه

وتأملُ ثانياً مثقفاً آخر، هو الأستاذ الصديق صلاح عيسى، الصحافي والمناضل الوطني البارز وصاحبُ كتاب مثقفون وعسكر. فهو يوحي بأن على هذه الأزمة أن تعالج ضمن إطار قانون العقوبات المصري، برغم علمه أن حيثيات الحكم على الروائي علاء حامد (صاحب كتاب الفراش الذي تضمن عبارات «أقل بكثير» مما ورد في رواية توفيق عبد الرحمن المنوعة مؤخراً) قد تمخضت عن حبسه عامين كاملين.

في رأيي المتواضع أنه ينبغي إلغاء كل أشكال العقوبات في حق الكاتب، أياً كانت «خطورة» ما يكتبه. وأنا أعلم أن رأيي هذا قد يثير حفيظة بعض القراء، ولهذا دعوني أوضح فكرتي بشيء من التفصيل.

(١) بعضنا يقول: على الكاتب أن يعاقب إذا أخل بـ «الثوابت»، أو ما يسمى «قيم المجتمع». وهذا هو - كما يبدو - رأي اتحاد الكتاب المصريين، برئاسة الكاتب فاروق شوشة الذي رأى أن كتاب الروايات الأخيرة «يخرجون على قيم المجتمع وتقاليدهم ومقدساته». ولكنني أسأل: ثوابت أي مجتمع؟ وقيم أي مجتمع؟

يؤكد الروائي الكبير إدوار الخراط مُحِقاً، أن المجتمع:

«ليس شيئاً قابلياً واحداً مُصمماً... فهناك مجتمع الريف ومجتمع الحضر، وهناك

أبو زهرة أن تجيز عملاً أو تحجبه وفقاً لجمال العمل وفنيتته، سواء أدى إلى «الأخلاق» أم لم يؤدي. ذلك أن أخلاق الفن - بكلمات أخرى باللغة الأهمية جاءت في بيان لـ «نادي القلم الدولي، الفرع المصري» - إنما هي «قيم الصدق، والسعي إلى المعرفة، وشجاعة البحث عن المجهول، والكشف عن كل الخبرات الروحية والجسدية وعن ظواهر المجتمع والوطن».

والغريب أن يأتي كاتب آخر، هو الأستاذ توفيق عبد الرحمن، منعت روايته قبل وبعد من الصدور مؤخراً بسبب استجابة الوزير حسني لاستجواب النائب الإخواني، فيطالب بالتمييز بين «الإيريس» من جهة (التي يعرفها بأنها النشوة بالحياة) والإباحية من جهة ثانية. تصوروا لو أن أسلافنا فعلوا ذلك بشعر أبي نؤاس وابن الرومي وامرئ القيس وغيرهم، وراحوا يقسمون الأبيات إلى مجموعتين: إيروسية وإباحية؛ أو أضافوا إليها مجموعتين أخريين: غلمانية، وسحاقية؛ ثم راحوا يدققون في أي منها ينسجم مع الإسلام وأي منها لا ينسجم. إن الإمام أبا حنيفة نفسه لم يمنع شعر أبي نؤاس، رغم أنه كان يعيش في عصره، على ما في شعر النؤاسي من مختلف ضروب «المحرّمات»!



لأي شخص. الدّينُ أكبرُ من أي شيء! وهو في ذلك منسجم مع قناعاته، لأنه لا يابيه إلا للدين (بمفهومه طبعاً). وأما الناقد أو الأديب أو الفنان فمنطقه وأدواته غير منطوق المتدينين وأدواته. بل إن أخلاقية الفئتين مختلفة: فأخلاقية المؤمن هي في انسجامها مع النصّ الديني، في حين أن أخلاقية الروائي إنما هي في الإيهام بواقعية عمله الإبداعي وفي إشعار القارئ بصدق التعبير والتجربة. وفي هذا الإطار يُمكن إدراج قضية «لكلّ مقام مقال»، أو ما يسمى «الكلام بمقتضى الحال» (كما يكتب البلاغيون): إذ يستحيل التعبير الصادق عن تجربة سائق سيارة أو أمير أو مثقف أو مومس مثلاً بالكلمات نفسها، وقد يقتضي الأمر نكراً شتاماً أو ألفاظ عامية. وأياً يكن الأمر، فليس من واجب ناقد الأدب أن يقدم تبريرات أخلاقية لرجل الدين، أو للإسلامي، أو للمتأسلم، عن عمل يخضع لاعتبارات فنية هي التي تشكّل أخلاقية في واقع الأمر. وعليه، فإنه ممّا لا يضير عملاً روائياً مثلاً أن يكون «لاأخلاقياً» بالمعنى التقليدي للكلمة. أما مسألة «الضرورات الفنية» فليس مكانها في النقاش مع الأخلاقيين، وإنما في حلقات النقد وفي قاعات الدرس وعلى صفحات المجالات الأدبية. ولذلك وجب على مجموعة النقاد المتخصصين التي يقترحها

مجتمع الطبقات الشعبوية ومجتمع الطبقة الوسطى... هذا فضلاً عن أن الغالبية العظمى من ناسنا، في الريف والمدن، تتقبل الفن الصادق بفطرتها السليمة منذ قرون. الغالبية احتضنت ألف ليلة وليلة [الذي سبق منعه في مصر الحديثة]... وامراً القيس الذي مال الغبيط به وبمحبوبته، والأصبهاني صاحب كتاب الأغاني....

الثوابت، إذن، أمر لا يسري على كل أفراد الأمة في زمن ما، وإن كانوا من دين واحد وعرق واحد ولغة واحدة. ولكن حتى لو كان ثمة قيم متشابهة تشابهاً عظيماً لدى غالبية أفراد الأمة، فإن النظر إليها ليس واحداً. لناخذ «الإسلام» مثلاً واضحاً. فالإسلام ليس واحداً لدى الجميع، لأنه ليس نصاً فحسب (وهو ما يكفي في حد ذاته لتأويلات مختلفة انطلاقاً من موقع المؤلّف وثقافته وطبقته الاجتماعية) بل هو تجربة تاريخية أيضاً أفرزت حركات ومذاهب وثورات وامتزجت بتراثات ولغات وأعراق وأديان وجغرافيات كثيرة. وخصر الإسلام في مفهوم واحد قتل له، وتضيق على المجتمع الذي يتبناه حتى لو كان الدين الرسمي للدولة (كما هي حال مصر).

ثم إن «الثوابت» في زمن ما قد لا تكون هي نفسها في أزمنة سابقة أو لاحقة. بل إن «الحياء العام» و«البذاءة» و«المحرّمات» هي الأخرى مفاهيم متحركة عبر الزمن، ولا يجوز أن يتم أسرّ الإبداع والأدب ضمنها. والحق أن إبداع الشعر العربي قد كان، في معظمه، خلقة للثوابت ونقوضاً للاعراف: من الثورة على الوقوف على الأطلال، إلى تتبع المذات الحسية أو التسامي في منعرجات التصوّف بما يتناقض والإسلام السنّي.

(٢) وبعضنا يقول: على الكاتب أن يعاقب إذا أساء إلى «أمن الدولة»، ولكن أيّ إساءة يرتكبها الكاتب بحق أمن الدولة؟ أو يعلم أصحاب هذا القول أن بإمكان أيّ مواطن أن يتعلم كيفية تحضير المتفجرات باستخدام الإنترنت؟ إنني أحسب أن الحجّة الأمنية تُستخدم للتضييق على المجتمع المدني أكثر فأكثر، من طرف سلطات عربية تزداد قمعاً وعسفاً بل وتحالفاً مع القوى المتأسلمة كلما دعته الحاجة إلى ذلك.

أدرك أن بعضكم سيتهمني بالفرضية. ولكنني أدعوكم إلى تأمل عواقب الموافقة على إيجاد حدود لحرية التعبير، وعواقب

الموافقة على فرض عقوبات على الكاتب المنشق عن «إجماع» الأمة. وأعلم أيضاً أن فيكم من سيسارع إلى إطلاق الشعارات المعروفة عن ضرورة تحصين الأمة في هذه المرحلة الدقيقة (أي مرحلة من تاريخنا لم تكن دقيقة؟)، وإلى رض الصفوف حفاظاً على شخصيتنا التي تتهددها رياح العولة والاستلاب. ومع ذلك، أدعو كل من يناهز بفرض رقابة محدودة على الفن والإبداع (أو ما أسماه الكاتب الكويتي التقديمي أحمد الدين «رقابة غير متعسفة»)^(١) إلى التفكير في ما ينطوي عليه مثل هذا النداء من إنشاء نظام نسلم فيه - طوعاً واقتناعاً - بحق أناس آخرين في فرض ما يتوجب علينا أن نقرأه ونشاهده ونسمعه، أي بحق أولئك الآخرين في التفكير بالنيابة عنا، وفي تحديد ما هو نافع وضار لنا. وعليه نكون، في حال قبولنا الرقابة المحدودة، قد سلّمنا بأننا مازلنا دون سنّ الرشيد، وبأن من حقهم أن يمارسوا علينا وصاية وأبوة، فيلغوا اختلافاتنا وتمايزاتنا لصالح نمط من التفكير لا يُمكن إلا أن يكون مُقراً ومسطحاً.^(٢)

◆ ◆

١ - الآداب، عدد ١١/١٢/٢٠٠٠، ص ٤٢.

٢ - أدبنا بهذه الفكرة لكيرستين شايد.

ألم يئن الأوان لكي ندرك أن حملة «التنوير» التي يقودها بعض المثقفين من داخل وزارة الثقافة حملة محدودة الأفاق؟

تسببها للبشر في مصر على كافة المستويات، وتُستدرج بها... المثقفين الانتهازيين ليساهموا في اللعبة بحجة مواجهة الإرهاب. وقد نجحت اللعبة فعلاً في هذا الاستدراج، ولم يفهم المستدرجون أن اللعبة حدوداً، وأنه سوف يُضْحَى بهم عند أول منعطف طريق... أو تحالفات أخرى لألعاب أخرى.»

ولنا أن نتساءل: ترى ماذا حَدَثَ لسياسة «الفرملة» التي كان يتبناها المثقف الكبير د. جابر عصفور، رئيس المجلس الأعلى للثقافة، في مواجهة قرارات خطيرة كان الوزير - على نحو ما يُنقل عن لسان عصفور - سيقدِّم عليها لولاه (كما يكتب وائل عبد الفتاح في أخبار الأدب)؟ وما سرُّ صمته طوال الأزمة الأخيرة قبل سفره إلى الولايات المتحدة لإعطاء مساق في جامعة هارفرد بعنوان «القمع في الرواية العربية»؟



وتأملُ أخيراً مثقفاً يريد أن يحلَّ الأزمة الحالية بكفِّ يد وزارة الثقافة عن نشر كلِّ ما هو إشكاليّ وخلافيّ، بحيث يقتصر نشاطها على إصدار المعجمات والموسوعات وكتب التراث ورعاية مشروع قوميٍّ للترجمة، بحسب الاقتراح الذي تقدِّم به سلامة أحمد سلامة في جريدة الأهرام في ١٣/١/٢٠٠١. لقد نسي هذا

يقولُ الروائيُّ محمود الورداني في هذا الصدد إنَّ «المعركة سياسيَّة»، وإنَّ الحكومة «التي استخدمت المثقفين في صراعها مع قوى التطرف أثناء أزمة الوليمة [المقصود رواية حيدر حيدر التي أحدثت قبل شهر أزمة عند نشرها في مصر] سرعان ما تخلَّت عنهم، بل وسارع الوزيرُ الفنَّان للتحريض ضدَّهم...»

ترى ألم يئن الأوان لكي يتخلَّى المثقفُ المصريُّ عن رهانه على عدالة الحكومة، وعن تحييد رأس السلطة (أو «العهد» بلغتنا اللبنانيَّة)؟ والأ فكيف نفسَّر تصريحَ الرئيس مبارك، ومفاده «أنَّ الضجَّة التي ثارت مُبالغٌ فيها ولا بدُّ من مراعاة تقاليدنا في إطارٍ من الاحترام الكامل للقانون، وفي إطار حماية المجتمعات والتقاليد؟» أولم يئن الأوان أيضاً لكي ندرك أن حملة «التنوير» التي يقودها بعضُ المثقفين من داخل مؤسسات تابعة لوزارة الثقافة حملةٌ محدودة الأفق؟ وما أبلغ كلمات الدكتور سيد البحراوي في هذا المجال، إذ يقول:

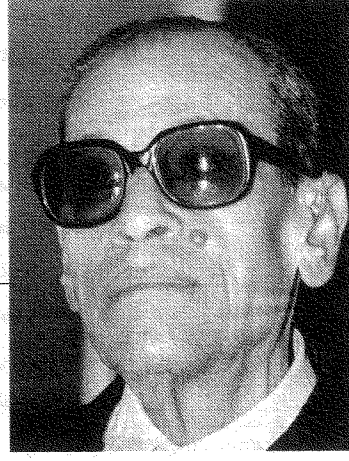
«لم يمتلَّ ما حدث أخيراً... مفاجأة بالنسبة لي. فلم يُحدِّث أبداً أن انخدعتُ بدعواى استنارة الوزارة: الوزير وموظفِيه. كنتُ أرى دائماً أنَّها لعبةٌ سياسيَّة تغطِّي بها الدولة الكوارث التي

وتأملُ ثالثاً مثقفين مصريين آخرين ردُّوا سبب استجابة فاروق حسني للإخوان المسلمين إلى مجرد رغبته الشخصية في البقاء في منصبه على اعتاب تغيير وزارتيٍّ محتمل. بل يجزَّم الأستاذ طارق الشناوي بأنَّ إقالة أبي شادي خطوة قام بها الوزير لـ «نزع الفتيل» الإسلامي الذي يهدد منصبه من أساسه. وكانُ الحكومة والرئيس محمد حسني مبارك براءً من دم يوسف!

وفي هذا الصدد بلغ قصَرُ النظر والسذاجة ببعض السينمائيين (ومنهم يوسف شاهين، ونور الشريف، ومحمد خان، وليلى علوي، ويسرى) أنَّ وجَّهوا رسالةً إلى الرئيس مبارك «يستغيثون» به «خوفاً من انتصار هذه الأصوات [المقصود: الإسلاميون] التي تُرفع دعاوى حق يراد بها باطل». وكانُ لعبة السلطة في مسامرة المثقفين واليسار، ثم في تملُّق الإسلاميين، وبَعْدَها في العودة إلى مسامرة الطرف الأول، وهكذا دواليك، ليست سياسةً قديمةً من أيام السلف الصالح الرئيس المؤمن محمد أنور السادات... وهي سياسة تُهدف إلى تكريس السلطة عبر إبقاء الخلافات محتدمة داخل المجتمع، وإلجاء جميع المظلومين إلى كنف الحاكم على قاعدة: «فيك الخصامُ وأنت الخصمُ والحكْمُ!»



جابر عصفور



نجيب محفوظ

اعتذار إلى الصباح والسبوعي

نشرت الأراب في العدد ٢٠٠٠/١٢/١١ ملفاً خاصاً بالحركة الفكرية والإبداعية في الكويت. وقد تضمن الملف قصيدة بعنوان «بتت السماء» تبين فيما بعد أنها للشاعر الكويتي الأستاذ يعقوب السبيعي، لا للشاعرة الدكتورة سعاد الصباح.

والأراب تتقدم بالاعتذار إلى الدكتورة الصباح والأستاذ السبيعي عن هذا الخطأ الذي أدى إلى أن يخلو الملف من أي إسهام للشاعرة القديرة. وبدلاً من ذلك تضمن الملف قصيدتين للشاعر القدير السبيعي: واحدة باسمه (عنوانها «الزجاجة») والأخرى باسم الصباح (وعنوانها «بتت السماء»)

هاقتضى التنويه

يريد، ولكن ما يتبع الحكومة يجب أن يخضع لرؤيتها؛ وهذا حق لها.. لا يا أستاذ نجيب، الحكومة شيء، والدولة شيء آخر. الدولة هي لجميع المواطنين، ومن واجبها أن تُنشر أشكال الإبداع والفرق كافة، لا ما يخضع لرؤية السلطة وحدها. بل من واجبها أن تشجع من تلك الأشكال ما لا طاقة للأفراد على نشره وتوزيعه.



وفي الختام نقول مع د. عبد المنعم تليمة، أستاذ الأدب العربي في جامعة القاهرة، إن الرهان يبقى على «تصفية احتكار الدولة لإدارة الحياة المصرية عموماً، والحياة الثقافية خصوصاً». صحيح أن من واجب المثقفين أن يعملوا على الضغط المتواصل على وزارة الثقافة ومؤسسات الدولة الأخرى لانتزاع حقوقهم، غير أن أساس أي تطوير ثقافي في مصر إنما يقع على عاتق العمل الثقافي المستقل، «بمعنى أن ينهض المثقفون بتأسيس منظماتهم الثقافية المستقلة». وعندها، كما يكتب تليمة، «يتراجع التحكم السلطوي الغاشم»... على أن نفهم السلطة هنا بمعانيها المتعددة: الحكومية، والحزبية، والدينية، وسلطة «الرأي العام» أيضاً.

بيروت

المثقف أن الخلاف الجاري يطول «كتب التراث» أيضاً، إذ كَفَفْنَا عن حصر التراث بكتب الدين أو بكتب السنة تحديداً (أليس أبو نواس، وألف ليلة وليلة، ورجوع الشيخ إلى صباه... تراثاً؟). وهو يطول الترجمة كذلك (أشك في أن يسمحو بنشر روايات ذاتة الصيت كـ لوليتا لنابوكوف مثلاً). ولكن أسوأ ما في طرح سلامة أنه يُعَد الوزارة عن دعم أعمال يصعب أن تُصدر من دون ذلك الدعم، بسبب ضيق ذات اليد أصحابها وضعف دور النشر المصرية المستقلة. ونحن لا نقول إن على الوزارة أن تُصدر هذه الكتب وحدها، بل أن تُصدر أيضاً كتباً إسلامية وأن تُنشر آراء تعارض الروايات والكتب «الداعرة» و«الماجنة» و«اللاأخلاقية». أما أن تنكفي الدولة تماماً، فذلك في الواقع انتصار للتقليد لأنه تسليم للمسبقات والمتوارثات من دون تمحيص.

من المستهجن حقاً في هذا المجال أن يقول كاتب عظيم بمستوى الأستاذ نجيب محفوظ ما يلي:

«الحكومة لها سياسة عليا وضوابط، ومن حق المسؤولين فيها عن دور النشر التابعة لها أن يضعوا الضوابط على ما يُنشر من خلال دور نشر الدولة... خارج الحكومة، كل إنسان حر في نشر ما